

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات  
Arab Center for Research & Policy Studies



المؤتمر السنوي العاشر لقضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي

# الموجة الثانية من الانتفاضات العربية

تجربتا السودان والجزائر

9-12 تشرين الأول / أكتوبر 2021

التسجيل أونلاين  
عبر تطبيق



zoom

عن المؤتمر | جدول الأعمال | المشاركون | الملخصات

# عن المؤتمر

قُبيل أن يُشرف عقدٌ على الاكتمال منذ ثورات عام 2011؛ ذلك الحدث الذي مثّل تحولاً بارزاً في تاريخ المنطقة الاجتماعي والسياسي، اندلعت موجة جديدة في عدد من البلدان العربية، لتعلن استمرار التطلعات الشعبية إلى التغيير على الرغم مما ألمَّ بالموجة الأولى من تحديات وتراجعات. وبالفعل، أسفرت انتفاضتان شعبيتان في السودان والجزائر عن تغييرٍ لم يكن متوقعاً في ظل هيمنة الأنظمة الحاكمة؛ إذ أُطيح الرئيس عمر البشير في 11 نيسان/ أبريل 2019، تحت وقع تظاهرات جماهيرية جارفة. وبالمثل، أسفرت الموجة الاحتجاجية العاتية في الجزائر عن الدفع بالرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة إلى إنهاء عهده بصفته رئيساً للجمهورية في 2 نيسان/ أبريل 2019. ومنذ تلك التطورات، يشهد السودان والجزائر عملية انتقال سياسي صعبة، تستهدف الانتقال إلى النظام الديمقراطي القائم على التعددية السياسية وحكم القانون والمواطنة وحماية الحريات المدنية والسياسية، إلا أن مسار الانتقال في هذين البلدين يواجه العديد من العقبات والتحديات.

لم تكن الثورة السودانية التي اندلعت في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2018 موجة ثانية من الثورات العربية التي اندلعت في عام 2011 فحسب، والتي نادى بالكرامة والديمقراطية والعدالة، وإنما عكست أيضاً نمطاً سودانياً متكرراً. فقد شهد السودان منذ الاستقلال عدة فترات انتقالية، كانت تستهدف إقامة الحكم الديمقراطي التعددي، كما مرّ بثلاثة انقلابات عسكرية، وثلاث ثورات أو انتفاضات شعبية، استهدفت إطاحة النظام السياسي الذي أقامه عسكريون. لكن كان ملحوظاً أن جُلّ الانقلابات العسكرية كانت في أعقاب انقسام النخب والأحزاب السياسية وصراعها على السلطة، بل جاء بعضها أيضاً عبر تعاون أو دعوة أحزاب مدنية للعسكريين بتسليم السلطة لمواجهة خصومها المدنيين.

وإلى جانب ضعف الأحزاب والنخب المدنية وتدخّل العسكريين في السلطة وما ترتب عليه من إرث استبدادي امتد إلى قطاعات المجتمع كافة، عانى السودان مشكلات أخرى حادة، أهمها المشكلات الإثنية والجهوية والحروب الأهلية في الجنوب وفي إقليم دارفور، وتصاعد دور الميليشيات المسلحة، ومشكلات الفقر والتخلف والفساد وضعف مؤسسات الدولة التي يتشارك فيها مع كثير من دول الجنوب. وواجه السودان كذلك، حكومةً وشعباً، مشكلة أخرى تتمثل في الإرهاب وإدراجه على قائمة الولايات المتحدة الأميركية للدول الراعية للإرهاب، وما ترتب على هذا من عقوبات اقتصادية؛ أدت إلى عزل السودان عن الاقتصاد العالمي عقوداً طويلة، وتفاقم مشكلاته الاجتماعية والاقتصادية.

لم تكن عملية الانتقال في 2019/ 2020 سهلة؛ فقد سقط كثير من الضحايا في مواجهات مع قوات الأمن والجيش، وخصوصاً بعد انقلاب الجيش على البشير، لا سيما في مجزرة القيادة العامة. وشهدت البلاد أيضاً عملية تفاوض صعبة بين القوى المدنية التي كانت في صدارة الحراك الشعبي والمؤسسة العسكرية التي تُعتبر المؤسسة المنظمة للرئاسة في البلاد، انتهت إلى اتفاق عُرف باسم "الوثيقة الدستورية" في 17 آب/ أغسطس 2019 بين المجلس العسكري الانتقالي الذي تسلم السلطة بعد إطاحة البشير وتحالف قوى إعلان الحرية والتغيير. وقد كان للعوامل الخارجية دور محوري هنا؛ فقد جرى هذا الاتفاق بوساطة إثيوبية وأفريقية، فضلاً عن أن السودان شهد، بعد أشهر قليلة من الحكم الانتقالي، الإعلان عن تطبيع علاقته مع إسرائيل، وذلك في ظل اختلافات في وجهات النظر بين أركان الحكم المدني الانتقالي، وحسّم الجناح العسكري داخله هذه الاختلافات لصالح التطبيع.

ما زالت عملية الانتقال الديمقراطي في السودان غير مستقرة؛ وذلك لتدخّل قوى خارجية ذات مصلحة في استمرار العسكر في الحكم. وقد ازدادت هذه القوى تأثيراً مع التطبيع؛ بسبب خلافات بين القوى المدنية المشاركة في الثورة حول العلاقة بالجيش، وطبيعة المرحلة الانتقالية، وإقصاء بعض القوى المدنية من التفاهات بعد الثورة، فضلاً عن وجود تاريخ سابق لاتفاقيات السلام مع الحركات المسلحة في السودان.

أما الجزائر، فقد ظلت خاضعة لحكم الحزب الواحد (جبهة التحرير الوطني)، منذ استقلالها عام 1962 حتى مطلع التسعينيات من القرن العشرين، وكان الجيش الوطني الشعبي القوة الرئيسة في البلاد إلى جانب الحزب، وتم تمثيله بقوة داخله. وبعد ضغط شعبي في أعقاب "انتفاضة أكتوبر 1988"، اضطر الجيش والجبهة إلى فتح المجال العام؛ لتشهد البلاد أول انتخابات تشريعية تعددية في كانون الأول/ ديسمبر 1991. لكن الجيش انقلب عليها، وألغى نتائجها، لتشهد البلاد مرحلة دموية من العنف المسلح، ثم عرفت نظاماً سلطوياً بواجهات تعددية شكلية وهامش من الحريات. وفي شباط/ فبراير 2019، شهدت البلاد انتفاضة شعبية سلمية أطاحت بحكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (1999-2019)، ودفعت بالجيش إلى التدخل سياسياً. لم تشهد الانتفاضة قمعاً عنيفاً ولا أعمال عنف، وبدا كأن الدولة والجيش استفادا مما يسميه الجزائريون "العشرية السوداء" الدموية في تاريخ الجزائر. وانطلقت فترة انتقالية صعبة، تُوّجت بعملية تعديل دستوري، قادها النظام والجيش من أعلى، بهدف إعلان هو تكريس نظام ديمقراطي تعددي فعلي.

في كل هذه المراحل، ظل الجيش الجزائري هو القوة الرئيسة في البلاد، مستمداً شرعيته من ثورة التحرير (1954-1962)؛ وهو ما مكّنه من أداء دور محوري في اختيار رؤساء الجمهورية على مدى خمسة عقود كاملة، يُضاف إلى ذلك تغلغله في مفاصل الدولة، لا سيما عبر الولاية ورؤساء الدوائر الذين يعيّنهم رسمياً رئيس الجمهورية. وقد وفر الاقتصاد الريعي، القائم على الموارد النفطية بالدرجة الأولى، إيرادات مالية ضخمة؛ سمحت بتمدد شبكات المحسوبية والزبونية التي أتاحت حفظ بقاء النظام عبر شراء السلم الاجتماعي الذي تبينت مظاهر هشاشته منذ تشرين الأول/ أكتوبر 1988، وصولاً إلى مرحلة بوتفليقة التي اعتمدت الاستراتيجية ذاتها، وسعت لتحقيق الهدف ذاته عبر شراء المواليين للنظام وضمان ولائهم لأجهزة السلطة. ولكن النظام شاخ في هذه المرحلة ونخره الفساد، كما شهد تداخلاً بين أسرة الرئيس ورجال الأعمال، وهو أمر لم يكن معروفاً سابقاً. وفي حالتي نظام الحزب الواحد (1962-1989) ثم نظام التعددية الشكلية (بعد 1989)، حافظ النظام على توازن دقيق بين الإبقاء على سيطرته الفعلية ومطالب المجتمع، إلا أنه بدلاً من حزب الدولة الوحيد، صار ثمة حزبان يدعمهما الجيش ويسيطران على البرلمان والحكومة والحياة السياسية، هما حزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني الديمقراطي، مع وجود أحزاب صغرى موالية وأحزاب معارضة ضعيفة، مع استمرار هيمنة نخبة عسكرية وسياسية ضيقة على مقاليد الحكم. وفضلاً عن ذلك، عانت أحزاب المعارضة مشكلات هيكلية عدة، ساهمت هي الأخرى في استمرار النظام، منها الانقسامات والانشقاقات الحزبية، وسيطرة الرموز التاريخية، وافتقادها الديمقراطية والتداول على السلطة داخلياً، وعجزها المستمر عن تقديم برامج سياسية قادرة على التعبئة الشعبية.

واستناداً إلى ما تقدّم، يأتي هذا المؤتمر الذي ينظمه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بعنوان "الموجة الثانية من الانتفاضات العربية: تجربتا السودان والجزائر"، ضمن سلسلة المؤتمرات السنوية لقضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي التي يشرف عليها "مشروع التحول الديمقراطي ومراحل الانتقال في البلدان العربية" في المركز. ويستعرض المؤتمر الحالتين السودانية والجزائرية، بوصفهما تشهدان بالفعل عملية انتقال سياسي في ظل سياقات ضاغطة، محلية وإقليمية وخارجية. وتقدم الأوراق، التي جرى اختيارها بعد اجتيازها عملية التحكيم، معالجات وإضافات بحثية عديدة، والأمل أن تحفز أيضاً التفكير في مزيد من البحث في مختلف القضايا المتصلة بالتغيير والإصلاح في الدول العربية.

# جدول الأعمال

# اليوم الأول

## السبت، 9 تشرين الأول / أكتوبر 2021

الرقم التعريفي: 835 4201 1089



<b>الجلسة الافتتاحية</b> حيدر سعيد عبد الفتاح ماضي	15:15-15:00
<b>الجلسة الأولى</b> <b>النخب ومؤسسات الانتقال السياسي في السودان</b> رئيس الجلسة: عبد الوهاب الأفندي حسن الحاج علي: الهُجّة المركبة: تأثير التحالف الحاكم في مسار الفترة الانتقالية في السودان عبد الله علي إبراهيم: مفهوم الصفوة: إننا نتعثر حين نرعى التجاني عبد القادر حامد: الثورة السودانية وآفاق الانتقال الديمقراطي	16:45-15:15
استراحة	17:00-16:45
<b>الجلسة الثانية</b> <b>تحديات بناء الدولة وقضايا الدستور في الجزائر</b> رئيس الجلسة: محمد حمشي عبد القادر عبد العالي: طبيعة السلطة السياسية في الجزائر بعد الحراك الشعبي بين طموح الانتقال الديمقراطي وترسيخ النموذج الأتوقراطي كمال جعلاب: المسار الدستوري والانتقال الديمقراطي في الجزائر عدنان نويوة: مكافحة الفساد في الجزائر في ضوء التحديات السياسية والاقتصادية بعد حراك 2019	18:30-17:00

- زمن الجلسات وفق توقيت الدوحة (GMT +3)

# اليوم الثاني

## الأحد، 10 تشرين الأول / أكتوبر 2021

الرقم التعريفي: 897 5186 1515

تسجيل

<p><b>الجلسة الثالثة</b></p> <p><b>الدولة وبناء السلام في السودان</b></p> <p><b>رئيس الجلسة: مهدي مبروك</b></p> <p><b>سلطان بركات ومنى هداية: مركزية إقليم الشرق في سلام السودان:</b> التوترات القائمة والوقاية من تصاعد النزاع</p> <p><b>بهاء الدين مكاوي محمد قبلي: اتفاق جوبا لسلام السودان:</b> تحديات الواقع وأفاق المستقبل</p> <p><b>حمد عمر حاوي: من تحديات الانتقال الديمقراطي في السودان</b> في أعقاب ثورة ديسمبر 2018</p>	<p>16:30-15:00</p>
<p>استراحة</p>	<p>16:45-16:30</p>
<p><b>الجلسة الرابعة</b></p> <p><b>قضايا العلاقات المدنية – العسكرية</b></p> <p><b>رئيس الجلسة: صالح زياني</b></p> <p><b>محمد سي بشير: جدلية الأمني/ العسكري والسياسي</b> في تجربة الانتقال الديمقراطي في الجزائر</p> <p><b>كرار محمد التهامي: إشكالات الانتقال في السودان: نواقص الثورة ونواقص الديمقراطية</b></p> <p><b>عادل أورابح: المؤسسة العسكرية الجزائرية ودورها في سياق الحراك الشعبي</b></p>	<p>18:15-16:45</p>

# اليوم الثالث

## الإثنين، 11 تشرين الأول / أكتوبر 2021

الرقم التعريفي: 874 8770 1775



<p><b>الجلسة الخامسة</b> <b>القوى الاجتماعية في سياق الانتقال</b> <b>رئيس الجلسة: حامد علي</b></p> <p><b>محمد نعيمى:</b> دور الحركات الاجتماعية في حراكى السودان والجزائر وانعكاساته على مطالب الانتقال الديمقراطي</p> <p><b>حسن الساعوري:</b> الثورة السودانية أمام تحديات التحول الديمقراطي</p> <p><b>مشاعر الأمين الدولب:</b> الهندسة الاجتماعية الفوقية لقضايا النساء في الفترة الانتقالية في السودان</p>	<p>16:30-15:00</p>
<p>استراحة</p>	<p>16:45-16:30</p>
<p><b>الجلسة السادسة</b> <b>قضايا الاقتصاد في سياقات انتقالية</b> <b>رئيس الجلسة: سيد أحمد قوجيلي</b></p> <p><b>علي إبراهيم محمد:</b> المعوقات الاقتصادية للتحول الديمقراطي في السودان بعد كانون الأول / ديسمبر 2019</p> <p><b>خالد منه ورضا بوجانة:</b> الاقتصاد السياسي للانتقال الديمقراطي في الجزائر: حسابات الحقل ومآلات البيدر</p> <p><b>الزكري الحلو:</b> الأسباب الاقتصادية لانتفاضة ديسمبر 2018: أزمة التنمية وأداء الاقتصاد</p>	<p>18:15-16:45</p>



# اليوم الرابع

## الثلاثاء، 12 تشرين الأول / أكتوبر 2021

الرقم التعريفي: 898 4468 6433

تسجيل

<p><b>الجلسة السابعة</b> <b>المؤثرات الخارجية في عمليات الانتقال (2-1)</b> <b>رئيس الجلسة: أشرف عبد الحدي</b></p> <p><b>أحمد إبراهيم أبو شوك:</b> حكومة الثورة الانتقالية في السودان والتطبيع مع إسرائيل: الخلفية التاريخية وجدل الراهن السياسي</p> <p><b>مرافق عبد الله الباهي الحسين:</b> التقارب مع العسكر: التأثير الخارجي في مسار الانتقال الديمقراطي في السودان</p>	<p>16:00-15:00</p>
<p>استراحة</p>	<p>16:15-16:00</p>
<p><b>الجلسة الثامنة</b> <b>المؤثرات الخارجية في عمليات الانتقال (2-2)</b> <b>رئيس الجلسة: عبده موسى</b></p> <p><b>ياسر درويش جزائري:</b> التحولات الجيوسياسية وحراك 2019 في الجزائر</p> <p><b>عربي بومدين:</b> السياق الدولي للحراك الشعبي في الجزائر: دور العامل الخارجي بين الخيارات الاستراتيجية والاعتبارات القيمة</p>	<p>17:15-16:15</p>

المشاركون

---

الملخصات



## أحمد إبراهيم أبو شوك

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة قطر. حاصل على درجة الدكتوراه في التاريخ من جامعة بيرغن بالنرويج عام 1998. عمل باحثاً في مركز دراسات الشرق الأوسط والعالم الإسلامي في الجامعة نفسها (1995-1999)، ثم أستاذاً في قسم التاريخ والحضارة (1999-2012) في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، وباحثاً وأستاذاً زائراً في مركز دراسات الشرق الأوسط الحديث ببرلين (2010، 2012، 2016)، وجامعة بتسبيرغ الأميركية (2015)، وجامعة ويسكونسن (2017). نشر كتباً وبحوثاً علمية عديدة، باللغتين العربية والإنكليزية.

## حكومة الثورة الانتقالية في السودان والتطبيع مع إسرائيل: الخلفية التاريخية وجدل الراهن

تهدف هذه الورقة إلى إبراز الموقف التاريخي للسودان من قضية التطبيع مع إسرائيل، ومناقشة الأسباب الموضوعية التي دفعت حكومة الثورة الانتقالية إلى قبول مشروع التطبيع في ظل الظروف السياسية الراهنة، وتحليل مواقف القوى السياسية السودانية من القضية نفسها. وتناقش تأثير عملية ربط رفع اسم السودان من قائمة الدول الراحية للإرهاب بمشروع التطبيع الإسرائيلي - الأمريكي (اتفاقيات أبراهام) في ابتزاز الحكومة الانتقالية للتوقيع على إعلان "اتفاقيات أبراهام"، وكيف أثرت عناصر الجذب والطرده المحلية والإقليمية والعالمية في خلق موقف ضبابي في السودان، ربما تكون له انعكاسات سلبية على مستقبل الفترة الانتقالية. وتخلص الورقة إلى القول إن موافقة الحكومة الانتقالية على التطبيع لم تكن أولوية انتقال ديمقراطي؛ والدليل على ذلك اختلاف مواقف الأحزاب السياسية من إجراءات التطبيع الشكلية ومخرجاته الموضوعية المتوقعة. ويصنّف المعارضون موافقة الحكومة الانتقالية على التطبيع بـ "بالابتزاز السياسي"، القائم على بعد استراتيجي وآخر مالي. ويخدم البعد الاستراتيجي الرؤية الأميركية التي تستند أولوياتها إلى ضمان الأمن الإسرائيلي، والحفاظ على تفوق إسرائيل سياسياً وعسكرياً في الإقليم، وحماية المصالح الاقتصادية المشتركة بينهما، في حين يتجلى البعد المالي في الأزمة الاقتصادية التي تعيق مسار الانتقال الديمقراطي في السودان، وتجعله عرضةً للابتزاز السياسي.



## بهاء الدين مكاوي محمد قبلي

أستاذ مشارك بقسم الشؤون الدولية بجامعة قطر. شغل منصب عميد كلية التجارة والدراسات الاقتصادية والاجتماعية بجامعة النيلين بالسودان. حصل على درجة الدكتوراه عام 2002. تتركز اهتماماته البحثية في مجالات التنمية السياسية والتحول الديمقراطي وقضايا التنوع الثقافي. من مؤلفاته: "مشكلة جنوب السودان: الأسباب والتداعيات ومبادئ الحل" (2011)، و"المجتمع المدني في السودان" (محرر) (2010).

## اتفاق جُوبا لسلام السودان: تحديات الواقع وأفاق المستقبل

تطرح الورقة سؤالاً أساسياً: ما أهم التحديات التي تواجه اتفاق جوبا لسلام السودان؟ ويتفرع منه عدد من الأسئلة، مثل: ما الأسباب الرئيسة التي أفضت إلى الحروب والنزاعات في السودان؟ وما أبرز نقاط اتفاق السلام بين الحكومة الانتقالية والحركات المسلحة ومدى استجابة الاتفاق لمطالب الأخيرة؟ وما تأثير ذلك في الانتقال الديمقراطي بالبلاد؟ تنتهي الورقة إلى القول إنه على الرغم من اختلاف ظروف نشأة الحركات المسلحة المختلفة، فإنها تشترك في كثير من المطالب، من أهمها: التنمية المتوازنة، والمشاركة الحقيقية في السلطة، والاعتراف بالتنوع الثقافي، واحترام حقوق الإنسان، واعتبار المواطنة أساساً للحقوق ومناطقاً للواجبات في السودان. وترى أن سقوط النظام العسكري أتاح فرصة مواتية لوقف الحرب وتحقيق السلام، وأن اتفاق جوبا لسلام السودان يواجه جملة من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، في حين تتوافر لديه عدة فرص للنجاح أيضاً. وعلى الرغم من كثرة وتشابك التحديات والصعوبات التي تواجه عملية السلام، ترحب الورقة باحتمال قدرة أطراف العملية السلمية على مواجهة هذه التحديات؛ وذلك لحرص أطرافها على المضي قدماً في إنفاذ الاتفاق، والتأييد الشعبي الواسع الذي اكتسبه، والمساندة الدولية التي حظي بها. لكن استدامة السلام تتطلب توافر الوعي الكافي لأطراف العملية السلمية بمخاطر الانزلاق إلى الحرب مرة أخرى، ومراعاة الحركات الموقعة على الاتفاق الظروف الاقتصادية والسياسية الحرجة التي تمر بها البلاد.



## التجاني عبد القادر حامد

أستاذ ورئيس قسم العلوم الاجتماعية بمركز ابن خلدون بجامعة قطر. حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من كلية الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن في سنة 1989. تتركز اهتماماته البحثية في الفكر السياسي الإسلامي والحركات الإسلامية والدراسات القرآنية. حاضر في العديد من الجامعات العربية والغربية، منها جامعتا فرجينيا وشيناندواه بالولايات المتحدة، وجامعة العلوم الإسلامية العالمية بماليزيا. من آخر مؤلفاته بحث "إشكالية القرآن المكي في دراسات المستشرقين" (2020).

## الثورة السودانية وأفاق الانتقال الديمقراطي

تطرح الورقة تساؤلات مثل: أكان سقوط نظام الإنقاذ نتيجة لـ "مبادرة من الداخل" أم لتحالف المعارضة، أم للاثنيين معاً؟ وما مدى تأثير العامل الخارجي في مرحلة إسقاط النظام والانتقال إلى الديمقراطية؟ أيتوقع أن يتبع نظام ما بعد الإنقاذ مساراً ديمقراطياً، أم سيتحول إلى نظام تسلطي جديد؟ تنتهي الورقة إلى القول إنه ليس من المستبعد أن يكون الهدف المتفق عليه بين القوى الدولية وشركائها السلطويين في الإقليم هو الانتقال بالسودان إلى النظام "الهجين"، حيث تبقى عناصر النظام السلطوي القديم ممسكة بمفاصل السلطة، ولكن مع المحافظة على الحد الأدنى من الديمقراطية. هذا فضلاً عن أن التحالف العسكري - المدني الحاكم سيجد دعماً من الولايات المتحدة الأميركية ودول الاتحاد الأوروبي (ومن حلفائها الإقليميين)، يمكنه من تفكيك مؤسسات النظام السابق، واستيعاب عدد من الحركات المسلحة في العملية السياسية، والانخراط المتدرج في المنظومة الدولية (الأمنية والاقتصادية). أما من ناحية الداخل السوداني، فستواجه الحكومة الانتقالية تحديات صعبة، قد لا تؤدي إلى انهيار الوضع الانتقالي فحسب، وإنما إلى انهيار الدولة السودانية ذاتها.



## حسن الحاج علي

أستاذ العلوم السياسية بجامعة الخرطوم. عمل مديرًا للأكاديمية العليا للدراسات الاستراتيجية والأمنية بالخرطوم. حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة شمال تكساس بالولايات المتحدة عام 1992. ترأس تحرير مجلة "دراسات الإسلام والعالم المعاصر" (2007-2010)، ومجلة "دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا" (2005-2007). حاز جائزة التميز العلمي من جامعة الخرطوم عام 2013، والجائزة العربية للدراسات الاجتماعية والإنسانية عام 2013. من مؤلفاته "مراحل الانتقال العربية: مدخل مؤسسي للتفسير" (2015)، و"المشهد السياسي لجنوب السودان ومخاطر الانفصال في العالم الإسلامي" بالاشتراك مع حمدي عبد الرحمن (2010)، و"خصخصة الأمن: الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة" (2007).

## الهجنة المركبة: تأثير التحالف الحاكم في مسار الفترة الانتقالية في السودان

تهدف هذه الورقة إلى دراسة تأثير التحالف الهجين المركب الذي يحكم الفترة الانتقالية في السودان ويتحكم في مساره. ولما كان هذا التحالف يعكس خيارات استراتيجية مختلفة، وربما متضاربة في بعض الحالات، عسكرية وأمنية، فإن عدة أسئلة تبرز، تسعى الورقة لتناولها، وهي: ما درجة التوافق المتوافرة بين مكونات التحالف؟ وكيف يُدار تنوع خيارات النخب الاستراتيجية؟ وهل سيقود التحالف الهجين الفترة الانتقالية إلى الديمقراطية؟ وتفترض الورقة أن استقرار الفترة الانتقالية يعتمد على القدرة على إدارة الخيارات الاستراتيجية المتنوعة لنخب التحالف، وعلى أمد الفترة الانتقالية؛ إذ كلما زاد أمدها، زاد احتمال عدم استقرارها. ومن أهم نتائج الورقة: أولاً، يعكس التحالف الهجين الذي يحكم الفترة الانتقالية مستويات مختلفة من التعقيد؛ فهناك مستوى كلي يعتمد على توازن الأهداف الاستراتيجية بين أضلاع التحالف الرئيسية، ومستويات فرعية تستند إلى توازنات الأهداف الاستراتيجية داخل كل ضلع، وهناك اعتماد متبادل بين المستويات المختلفة. ثانياً، أظهر طول الفترة الانتقالية قضايا عكست خلافات التحالف الهجين، وأدخل البلاد في حالة من التحالفات المتغيرة وفقاً للهويات السياسية المتبدلة. ثالثاً، تشير حسابات المنفعة وتكلفة الخسارة من الانتخابات إلى أن أمد هذه الفترة ربما يمتد سنوات أكثر؛ ما يجعلها أقرب إلى أن تكون فترة انتقالية مفتوحة.



## حسن الساعوري

أستاذ العلوم السياسية بجامعة النيلين بالسودان. عمل سابقاً رئيساً لقسم، وأمين الشؤون العلمية، وعميد كلية، ثم نائباً لمدير الجامعة، ومديراً لجامعتي دنقلا والنيلين وذلك ما بين عامي 1986 و2008. حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة ديلاوير بالولايات المتحدة عام 1985. له كتب عدة، منها "ديمقراطية السودان إلى أين" (1987)، و"مستقبل التحول الديمقراطي في السودان" (2007)، و"دارفور: الصراع على السلطة أم على السودان" (2010)، و"المياه والعلاقات الدولية في حوض النيل" (2018)، و"السودان بين القوي الإقليمية والدولية" (2019). نُشر له العديد من البحوث العلمية في دوريات سودانية مختلفة في مجالات الفكر السياسي، والعلاقات الدولية، وقضايا الحرب والسلام، وقضايا مياه النيل.

## الثورة السودانية أمام تحديات التحول الديمقراطي

تهتم هذه الورقة بمآلات ثورة ديسمبر 2018 السودانية، وبصفة خاصة ببيان التحديات والعقبات التي تواجه النخب السياسية في الانتقال بالبلاد إلى الديمقراطية. لذلك، تستمد أهميتها من الوقوف على الكيفية التي واجهت بها هذه القيادات مشكلات الانتقال، ومن ثم الإشارة إلى فرص نجاح الثورة في تأسيس وترسيخ نظام ديمقراطي مستدام في السودان. وتطرح الورقة سؤالاً أساسياً هو: إلى أي حد تستطيع النخب السياسية تجاوز مشكلات الانتقال مع نظام سياسي كان عسكرياً إلى نظام ديمقراطي؟ وتخلص الورقة إلى القول إن غياب توافق النخب السياسية أدى إلى ثلاث سلبيات: أولاً، التعثر في إنشاء مؤسسات الحكم الانتقالي التي يتم عبرها تحديد آليات التحول الديمقراطي. ثانياً، تجاوز الدستور الانتقالي من الطرفين المدني والعسكري؛ ما أدى إلى تداعيات وخيمة على محاولات بناء دولة القانون، وإلى الانفلات الأمني الذي فتح بدوره المجال أمام المكون العسكري لإحكام سيطرته. وأخيراً، فرض العزل السياسي ضد بعض القوي المشاركة في الثورة، الذي يمثل نقياً للسلوك الديمقراطي القائم على حق الجميع في المشاركة السياسية. وسيستمر التعثر ما لم تصح هذه السلبيات.



## حمد عمر حاوي

أستاذ العلوم السياسية وعميد سابق للدراسات العليا بجامعة بحري في السودان. حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة جوبا عام 2004، والتي ترأس فيها قسم العلوم السياسية. له العديد من المؤلفات حول قضايا السودان، منها بالإنكليزية "تشكّل الهوية في السودان ما بعد الانفصال"، و"بناء الدولة وإعادة بناء الهوية الوطنية في القرن الأفريقي" (محرر) (2017).

## من تحديات الانتقال الديمقراطي في السودان في أعقاب ثورة ديسمبر 2018

تناقش هذه الورقة مسيرة التحول الديمقراطي في السودان في أعقاب ثورة ديسمبر 2018، وتنطلق من ملاحظة أنه في الوقت الذي تتطلع فيه الثورة إلى تحقيق تحول شامل، فإنّ البيئة السودانية تصادم ذلك بواقع معقد ومعاكس. وتهدف الورقة إلى تحديد أهم التحديات التي يمكن أن تعوق مسيرة التحول الديمقراطي، وتحديد الحد الأدنى الممكن والعملي، الذي إن تمكنت الثورة من تحقيقه، يمكنها أن تمهّد الطريق لتحول ديمقراطي متدرج. وتخلص الورقة إلى أن تحقيق التحول الديمقراطي وفق شعارات الثورة وبمفاهيمها الشاملة، وفي خلال المدة الموصوفة، يعتبر من باب المطالب غير الواقعية، وربما يتحقق الانتقال في المستقبل الأبعد عندما تتوافر طاقة ثورية شبابية ونسوية ودرجة وعي أكبر. وإجمالاً، يظل الوقت مبكراً للحكم على نجاح التجربة أو فشلها في وقت تظل بعض الأهداف بعيدة المنال، ويثير التعامل مع بعض القضايا بعض الخلافات أو يُعمّقها، وتسير التجربة عمومًا ببطء شديد. وتشير الورقة إلى أن التجربة حققت بعض الإنجازات، قياساً على المدة القصيرة التي قضتها، والواقع المعقد الذي ورثته سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وأمنياً، مع وجود بعض المساعي والمبادرات التي لا تزال مطروحة ونتائجها غير واضحة.





## خالد منه

أستاذ باحث بمركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية بالجزائر. حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية من جامعة الجزائر الثالثة عام 2015. شارك وترأس العديد من المشروعات البحثية في مجالات الاقتصاد والتنمية والسياسة الاقتصادية والبنوك والاستثمار. له عديد البحوث في هذه المجالات منشورة بالعربية ولغات أخرى، آخرها بالفرنسية "الانتقال إلى اقتصاد السوق في الجزائر: معوقات الاقتصاد الريعي ومشاكل الاستثمار" بالاشتراك مع فاطمة الزهراء أوفريجة (2020).

## الاقتصاد السياسي للانتقال الديمقراطي في الجزائر: حسابات الحقل ومآلات البيدر

منذ أكثر من ثلاثة عقود، شهدت الجزائر عدة أزمات سياسية ذات دوافع اقتصادية في أغلبها. تهتم هذه الورقة بالاعتبارات الاقتصادية لعملية الانتقال السياسي؛ باعتبار أن أحد أهم مطالب الحراك الشعبي الذي انطلق في سنة 2019 هو كسر هيمنة الربيع على مقدرات الاقتصاد، وإتاحة الفرصة للشباب لممارسة حقوقهم السياسية والاقتصادية. وتبين الورقة أن النظام الاقتصادي الحالي لا يمكنه بالفعل أن يقود إلى هذا الانعتاق، إذا لم يعالج مسألة الربيع من جذورها. فعلى مر العشرين سنة الماضية، ساهمت سياسات السلطات العمومية في تعميق الأزمة الاقتصادية؛ بإهدارها فرصة الإقلاع الاقتصادي من جهة، وترسيخ ممارسات تستقى سلوكياتها من الأدبيات المتعلقة بالاقتصاديات الريعية من جهة أخرى. ويكمن الرهان في تغيير المنطق الريعي الذي طبع الاقتصادي الجزائري، وتخليصه من كل الترسبات التي علقت به وخاصة الفساد والرشوة. وفي الانفتاح الحقيقي سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية. ويتطلب ذلك تغيير مصادر النمو الاقتصادي الحالية القائمة أساساً على الاستغلال الكبير للموارد النفطية، والاستيراد المكثف الذي تمارسه فئة صغيرة من المستوردين، والاقتصاد غير الرسمي.



## رضا بوجانة

طالب دكتوراه في مجال الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، يعمل باحثاً بمركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية بالجزائر. شارك في العديد من المشروعات البحثية في مجالات الاقتصاد والصناعات الابتكارية وقضايا البطالة والهجرة. له العديد من المشاركات والمنشورات البحثية في مجلات علمية، من آخرها بحث "الحكم الراشد كمقاربة لمحاربة الفساد وتحقيق النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لعينة من الدول العربية" بالمشاركة مع بروققي إبراهيم (2019).

## الاقتصاد السياسي للانتقال الديمقراطي في الجزائر: حسابات الحقل ومآلات البيدر

منذ أكثر من ثلاثة عقود، شهدت الجزائر عدة أزمات سياسية ذات دوافع اقتصادية في أغلبها. تهتم هذه الورقة بالاعتبارات الاقتصادية لعملية الانتقال السياسي؛ باعتبار أن أحد أهم مطالب الحراك الشعبي الذي انطلق في سنة 2019 هو كسر هيمنة الربيع على مقدرات الاقتصاد، وإتاحة الفرصة للشباب لممارسة حقوقهم السياسية والاقتصادية. وتبين الورقة أن النظام الاقتصادي الحالي لا يمكنه بالفعل أن يقود إلى هذا الاعتقاد، إذا لم يعالج مسألة الربيع من جذورها. فعلى مر العشرين سنة الماضية، ساهمت سياسات السلطات العمومية في تعميق الأزمة الاقتصادية، بإهدارها فرصة الإقلاع الاقتصادي من جهة، وترسيخ ممارسات تستقى سلوكياتها من الأدبيات المتعلقة بالاقتصاديات الريعية من جهة أخرى. ويكمن الرهان في تغيير المنطق الريعي الذي طبع الاقتصاد الجزائري، وتخليصه من كل الترسبات التي علفت به وخاصة الفساد والرشوة، وفي الانفتاح الحقيقي سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية. ويتطلب ذلك تغيير مصادر النمو الاقتصادي الحالية القائمة أساساً على الاستغلال الكبير للموارد النفطية، والاستيراد المكثف الذي تمارسه فئة صغيرة من المستوردين، والاقتصاد غير الرسمي.



## الزكي الحلو

يعمل محاضرًا بقسم الاقتصاد في جامعة الخرطوم، وعمل سابقًا باحثًا بوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي في السودان. حاصل على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية من معهد الدوحة للدراسات العليا عام 2019. شارك في عدد من المشاريع البحثية، منها مشروع عن آثار جائحة فيروس كورونا المستجد في الاقتصاد السوداني، بدعم من منظمة العمل الدولية. له منشورات منها "تقييم سريع لآثار جائحة كورونا على أسواق العمل المحلية في السودان".

## الأسباب الاقتصادية لانتفاضة ديسمبر 2018: أزمة التنمية وأداء الاقتصاد

تهدف هذه الورقة إلى البحث في أسباب الانتفاضة السودانية عام 2018 من منظور الاقتصاد السياسي. وتستخدم بيانات تم استخلاصها من الرصد الخبري للثورة السودانية الذي أنجزه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ومصادر أخرى. وتشير البيانات والمعلومات إلى أن مجموعة أسباب اقتصادية، تتمثل في ندرة السلع الأساسية (الخبز، والوقود) وارتفاع الأسعار وتقييد سحب النقود من المصارف وتردي الخدمات العامة وضعف الأداء التنموي، ساهمت في إشعال فتيل الانتفاضة، ثم تحولت مطالب الثوار من التركيز على الإصلاحات الاقتصادية إلى هدف إسقاط النظام. تحاول الورقة بناء سردية تربط بين تلك العوامل وحالة الاقتصاد السوداني منذ عام 2011، باستخدام الكثير من البيانات عن الأداء الاقتصادي وبعض الأدبيات التي تناولت الإشكال الاقتصادي في السودان. وتوصلت إلى أن الاقتصاد السوداني كان يعاني هشاشة انعكست على مقدرة الدولة على توفير السلع المدعومة والتحكم في الأسعار؛ ما أدى إلى تراكم الغضب الشعبي ثم إلى ثورة أسقطت النظام. هذا فضلاً عن أن هناك عوامل أخرى ساهمت في هذا الغضب، وأدت في النهاية إلى الخروج إلى الشارع، منها سياسة التمكين، وتداعيات الحرب الأهلية.



## سلطان بركات

المدير المؤسس لمركز دراسات النزاع والعمل الإنساني، حاصل على درجة الأستاذية في العلوم السياسية من جامعة يورك بالمملكة المتحدة التي أسس وأدار فيها وحدة الإعمار والتنمية بعد الحرب (1993-2014). عمل سابقاً في مركز بروكنجز للأبحاث بالدوحة. تغطي خبرته العملية مجالات أكاديمية ومهنية مختلفة، أهمها إدارة النزاعات والاستجابة الإنسانية للكوارث وإعادة التعافي بعد الحرب وإدارة المراحل الانتقالية. قدّم استشارات مهنية للعديد من مؤسسات الأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر وكير الدولية وأوكسفام. قاد مبادرات وبرامج في أفغانستان والبوسنة والهرسك وكرواتيا ومصر والأردن وكوسوفو ولبنان وفلسطين والفلبين والصومال وسريلانكا والسودان وسورية وأوغندا واليمن. وكان عضواً مؤسساً في لجنة الخبراء لمبادرة مؤشر السلام العالمي (2008-2014). نشر الكثير من المؤلفات كان آخرها "فهم التأثير: استخدام بحوث بناء الدول في السياسة البريطانية" (2014).

## مركزية إقليم الشرق في سلام السودان: التوترات القائمة والوقاية من تصاعد النزاع

يمرُّ إقليم شرق السودان بمرحلة حرجة؛ إذ تتقاطع فيه خطوط الصدع المحلية مع توترات القرن الأفريقي والأطماع الإقليمية والدولية. تتبّع الورقة تلك التصدعات وتقاطعاتها، بغرض فهم وتحليل النزاع في الإقليم. وتكمن فرضيتها الأساسية في أنّ الشرق يمثل الأولوية والمدخل الجغرافي في عملية بناء السلام السوداني، وأنّ إحلال/ تعزيز السلام في هذا الإقليم يرتبط بعلاقة تبادلية مع أمن القرن الأفريقي واستقراره. ومن هنا، تقدّم الورقة أفكاراً أولية، قد تسهم في رآب التصدعات من منطلق الدبلوماسية الوقائية. وتستند الورقة إلى مجموعة من المصادر الأولية والأدبيات والمقابلات الشخصية مع الأكاديميين المختصين والدبلوماسيين والفاعلين السودانيين. هذا إضافة إلى مخرجات ورشّتي عمل احتضنتا حواراً سودانياً في المسار الثاني II Track. وتستعين، في تأطير بعض جوانب التحليل والأفكار المطروحة، بمجموعة من النظريات والفرضيات المتقاطعة مع مجال دراسات النزاع، أتباعاً لما يسمى "النهج المركّب"، والمتعارف عليه لدراسة بيئات النزاع المعقدة.



## عادل أورابج

حاصل على درجة الدكتوراه في تخصص الدراسات الأمنية الدولية، عام 2018، من جامعة الجزائر 3. يعمل حالياً باحثاً مستقلاً، تتركز اهتماماته البحثية في مواضيع التحولات الأمنية، والعلاقات المدنية - العسكرية في دول المغرب العربي، ولا سيما الجزائر. شارك بأبحاثه في فعاليات علمية دولية عديدة، منها "المجتمع المدني الجزائري في سياق ريعي"، و"الدولة الريعية وهشاشة الأمن الإنساني في السياق العربي". عضو في الجمعية الجزائرية للعلوم السياسية.

## المؤسسة العسكرية الجزائرية ودورها في سياق الحراك الشعبي

تحتل المؤسسة العسكرية الجزائرية مكانة مركزية في قلب الدولة؛ نظراً إلى أدوارها التاريخية، بدايةً بتأسيس مصفوفة النظام السياسي، مروراً بدورها التحديثي والتنموي في ستينيات القرن الماضي وسبعينياته، وصولاً إلى تسييرها فترة الحرب الأهلية في التسعينيات. وجاءت أحداث الحراك الشعبي عام 2019 لتؤكد هذه المكانة، والدور المفصلي الذي أدته المؤسسة العسكرية في سياق هذه الأحداث. بيد أن كل هذه الأدوار لم تتخذ مساراً خطياً؛ بسبب خضوعها لسياقات متقلبة مرتبطة أساساً بالطابع العُصبي للنظام السياسي القائم، واقتصاده الريعي، فضلاً عن عوامل أخرى مرتبطة بتكوين المؤسسة العسكرية نفسها. تسعى هذه الورقة لفهم دور المؤسسة العسكرية في سياق الحراك الشعبي، واستراتيجياتها المتبعة في سبيل الحفاظ على النظام القائم إجمالاً، وعلى دورها التقليدي ومصالحها داخله، خاصة أن هذه الاستراتيجيات اتسمت بطابع سلمي مغاير لما دأبت فيه هذه المؤسسة في السابق. وتفترض الورقة أن التغييرات التي خضعت لها المؤسسة العسكرية في عهد الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، والرهانات العُصبية المرتبطة بذلك، أعادت، إلى حد ما، تعريف دورها في سياق الحراك الشعبي. وبناءً عليه، لا تكتفي الورقة بتحليل الديناميكيات التي خضعت لها المؤسسة العسكرية عشية اندلاع الحراك فقط، وإنما تهتم أيضاً بمجمل الديناميكيات التي سادت في عهد الرئيس بوتفليقة.



## عبد القادر عبد العالي

أستاذ بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة مولاي الطاهر في ولاية سعيدة بالجزائر. عمل سابقاً في جامعتي ورقلة وتيسمسيلت. حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة الجزائر 3 عام 2008. تتركز اهتماماته البحثية في موضوعات السياسة المقارنة، ومناهج البحث العلمي، والنظرية السياسية، ونظرية العلاقات الدولية، والتصدعات الاجتماعية، وسياسات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وله العديد من الإصدارات فيها، نذكر منها: "التصدعات الاجتماعية وتأثيرها على النظام الحزبي في إسرائيل" (2010)، وله إسهامات ومشاركات في مشاريع بحث حول العنف الحكومي والسلام، والتدين الجديد. وساهم أيضاً في "الدليل الدولي للسلام والمصالحة" *International Handbook of Peace and Reconciliation* (2013)، وفي "الدليل الدولي للحرب والتعذيب والإرهاب" *International Handbook of War, Torture, and Terrorism* (2012).

## طبيعة السلطة السياسية في الجزائر بعد الحراك الشعبي بين طموح الانتقال الديمقراطي وترسيخ النموذج الأنوقراطي

تتناول هذه الورقة تحليل العلاقة التفاعلية بين الحركات الاحتجاجية والنظام الانتقالي ذي الطابع الأنوقراطي في الجزائر، وكيف تؤدي استراتيجيات البقاء والتعامل مع المطالب الاحتجاجية إلى إعاقه الانتقال الديمقراطي أو إنتاج مخرجات محدودة تجاهه. وفي المقابل، تبرز ما تتسم به الحركات الاحتجاجية في الجزائر من انعكاس هذا الإرث الثقافي والبنوي على فقدان روح المبادرة والوحدة وتشكيل قيادات حراكية ذات قدرة إقناعية وحجاجية. وتعمق هذه الوضعية معضلة الوضعية الانتقالية الممتدة، وأزمة النظام العميقة التي تزداد مع ازدياد الأزمة الاقتصادية وتراجع واردات النفط. والسؤال الذي تطرحه الورقة: هل تسمح طبيعة النظام السياسي للحراك أن يدفع نحو مزيد من الخطوات في مسار الانتقال الديمقراطي؟ وتنتهي إلى القول إن توسيع مجال نشاط المجتمع المدني وقدراته وتوليد حركات اجتماعية وسياسية قوية وممأسسة يمكن أن يغير من قواعد اللعبة السياسية، ويوجه السلوك الاحتجاجي نحو تجنّب العنف السياسي؛ ما يؤدي إلى إصلاحات مؤثرة في قواعد السلوك والقرار السياسي داخل النظام السياسي.



## عبد الله علي إبراهيم

أكاديمي وصحافي وكاتب مسرحي، يعمل أستاذًا شرفيًا للتاريخ الأفريقي والإسلامي بجامعة ميسوري بكولومبيا بالولايات المتحدة الأمريكية. حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة إنديانا بالولايات المتحدة، ونال الزمالة العلمية في الإنسانيات الأفريقية من جامعة نورثوسترن الأمريكية لعامي 1991 و1992. ترأس تحرير مجلة "الدراسات السودانية" بجامعة الخرطوم. له اهتمام خاص بالتاريخ الثقافي للاستعمار. نشر بحوثًا في عدد من الدوريات المتخصصة بالدراسات الأفريقية والإسلامية بالولايات المتحدة. ومن أبرز كتبه المنشورة باللغة الإنكليزية "الجماليات الاجتماعية" عن جامعة نورثوسترن (2017)، و"تاريخ القضاء والتجديد الإسلامي في السودان" (2008). ونشر بالعربية عدة كتب منها "المهدي والعلماء" (1968)، و"مصادر العنف في الثقافة السودانية" (2019)، وله قيد النشر كتاب "الثقافة السودانية: خارطة طريق".

## مفهوم الصفوة: إننا نتعثر حين نرى

يخيّم على الفترة الانتقالية الحالية في السودان شبح الفشل الذي يأتيها مما تعارفنا عليه بـ "الحلقة الجهنمية"، وهي التي تنتهي بمثل هذه الفترة والنظام الديمقراطي العاقب إلى انقلاب فدكتاتورية. وهذا اليأس الباكر مما استقره المحللون من تجربة سبقت فترتين انتقاليّتين عامي 1964 و1985 قام في إثرهما نظام ديمقراطي، ثم طوهما انقلابان عسكريان عامي 1969 و1989. ويضع المحللون فشل الفترات الانتقالية على عاتق الصفوة التي تنادي بالحكم المدني. فمتى تنازعت الصفوة المدنية، آلت مقاليد الأمور إلى العسكر بصورة تلقائية. شقّت الورقة نهجًا أعقد لفهم هذه "الحلقة الجهنمية"؛ إذ أعادت، من جهة، النظر في صلاحية مفهوم الصفوة لتشخيص هذه الحلقة، وهو مفهوم منقول إلى خطابنا السياسي عن الفكر الغربي. ومن جهة أخرى، ردّت هذه الحلقة إلى "الثورة المضادة" الغائبة في تحليلنا السياسي. فلما قصر المفهوم فهمنا لفشل الفترات الانتقالية على تنازع الصفوة، أوحى كأنه كان في الوسع ألا تتنازع لولا سوء خلقها. وخلافًا لذلك، وطنت الورقة الصفوة ذاتها في خضمّ صراع اجتماعي واسع، ليست هي طرفًا فيه فحسب، بل في حرب حقيقية بين أطرافها هي نفسها كذلك.



## عدنان نويوة

يعمل أستاذًا مساعدًا في القانون بالمعهد العالي للدراسات التكنولوجية ببينزرت، وباحثًا بمخبر قانون العلاقات الدولية والأسواق والمفاوضات في كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس. حاصل على درجة الدكتوراه في القانون العام من الكلية نفسها عام 2018. تتركز اهتماماته البحثية في قضايا مكافحة الفساد والعدالة الانتقالية. له مشاركات في عدة مؤتمرات علمية، منها "الفساد في المبادلات التجارية الدولية والتحكيم التجاري الدولي"، و"قضايا شهداء الثورة وجرحاها: أي دور لهيئة الحقيقة والكرامة؟".

## مكافحة الفساد في الجزائر في ضوء التحديات السياسية والاقتصادية بعد حراك 2019

تبحث الورقة في سبل مساهمة سياسة مكافحة الفساد في رفع التحديات التي تواجه الجزائر في ضوء الحراك الشعبي الذي اندلع سنة 2019، وأفضى إلى دخولها في انتقال ديمقراطي. وتنطلق من فرضية بحثية مفادها أنّ سياسات مكافحة الفساد المرتكزة على القوانين والمؤسسات، والمعدّلة في إثر الانتقال الديمقراطي والاقتصادي، تساعد في بناء قدرات الدولة التي تشمل القدرة على المساءلة والمحاسبة السياسية والقضائية والمجتمعية للمتورطين في الفساد، وهي ضامن رئيس لنجاح الانتقال الديمقراطي. وتحاول الورقة تحليل ومناقشة هذه الفرضية، من خلال استعراض مقومات مكافحة الفساد القانونية والمؤسّساتية التي تمّ إرساؤها في الجزائر، ولا يزال العمل جارياً على تطويرها. وتخلص الورقة إلى أنّ تبني وتنفيذ سياسات مكافحة الفساد "المعدّلة" في الجزائر يدعمّ التوازن بين مسارات التحديث الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، بما يعزّز فرصة إقامة نظام سياسي ديمقراطي "منصّح ذاتياً" ومستدام.





## عربي بومدين

أستاذ وباحث في العلوم السياسية بجامعة حسيبة بن بوعلي في الشلف بالجزائر. حاصل على درجة الدكتوراه في العلاقات الدولية من قسم الدراسات الدولية بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر 3 عام 2020. تتركز اهتماماته البحثية في القضايا السياسية والأمنية في المنطقة المغاربية، ومنطقة الساحل الأفريقي، وله دراسات في مسائل التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية في الجزائر.

## السياق الدولي للحراك الشعبي في الجزائر: دور العامل الخارجي بين الخيارات الاستراتيجية والاعتبارات القيمة

عادة ما يرتبط حضور العامل الخارجي، في فترات التغيير السياسي بصفة جلية، بالدول ذات المكانة المتميزة في التقسيم الجيوبوليتيكي للعالم، ولارتباطها أساساً بمضامين وأبعاد التنافس الدولي والإقليمي. تناول هذه الورقة مناقشة وتفسير متغير العامل الخارجي تجاه الحركة الاحتجاجية في الجزائر (22 شباط/ فبراير 2019)، من خلال التطرق إلى حدود التدخلات الدولية والإقليمية في توجيه مسار الحراك الشعبي الجزائري، مقارنةً بدول عربية أخرى بدا فيها الدور الخارجي فاعلاً محورياً. وتهدف هذه الورقة إلى بحث محددات علاقة الجزائر بالقوى الإقليمية والدولية، وتفسير مسألة غياب التدخلات الخارجية في الحراك الشعبي الجزائري، فضلاً عن تفسير غياب المستلزم الديمقراطي وحضور المستلزم الاستراتيجي في علاقة الجزائر بالقوى الخارجية، لتنتهي في الأخير إلى طرق مستقبل المسار السياسي المضطرب، ومناقشة فرص التحول من الخارج. توصلت الورقة إلى القول إن مسألة غياب التدخلات الإقليمية والدولية في الحراك الشعبي الجزائري ترتبط أساساً بالمستلزم الجيوسياسي والاستراتيجي، بعيداً عن الاعتبارات القيمة والمعيارية، حيث يتحدد سلوك الموقف الخارجي بالموقع الجيوسياسي للجزائر؛ إذ إن مخاطر عدم الاستقرار في الجزائر من شأنها خلق تحديات أمنية شديدة التعقيد في منطقة البحر الأبيض المتوسط، فضلاً عن أهمية الجزائر في معادلة التوازنات الاستراتيجية للمنطقة، خاصة بالنسبة إلى الأمن الأوروبي.



## علي إبراهيم محمد

برلماني سوداني سابق، حاصل على درجة الدكتوراه في اقتصاديات التنمية. حاضراً في عدد من الجامعات السودانية في قضايا الاقتصاد والتنمية. يعمل بمركز السودان لاستطلاع الرأي والدراسات الإحصائية، وعمل باحثاً متعاوناً بدائرة الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية بالمركز القومي للبحوث. تتركز اهتماماته البحثية في قضايا الفساد والتنمية، ونشر في هذا المجال ورقة بعنوان "الأثار الاقتصادية لرفع العقوبات الأمريكية عن السودان" (2020).

## المعوقات الاقتصادية للتحوّل الديمقراطي في السودان بعد كانون الأول / ديسمبر 2019

تطرح الورقة تساؤلين محوريين: لماذا استمرت الممارسات الفاسدة بعد سقوط نظام البشير والضغط الشعبي الكبير على العدالة الانتقالية لإيقافها؟ وما تداعيات ذلك العجز على مسألة التحوّل الديمقراطي في البلاد؟ للإجابة عن هذين التساؤلين، تستفيد الورقة من أدبيات اقتصاديات التنمية، وتتوسع في تفسير ظاهرة الفساد الكبير من خلال نظرية التسويات السياسية، التي عالجت الفساد بوصفه ظاهرة مساوقة للتحوّل الرأسمالي في البلدان النامية. وتسلط الورقة الضوء على كيفية تقاطع الجغرافيا السياسية مع اقتصاديات الفساد، محاولةً بناء إطار تحليلي لفحص بعض المؤشرات لمدرجات الفساد التي ظلّت ملازمة لأداء الحكومة بعد التغيير. تخلص الورقة إلى عدة نتائج، منها أن التوزيع غير المتكافئ للسلطة داخل التحالف الحاكم يعني، ضمن أشياء أخرى، أن الاستجابات السياسية غير فعالة في مخاطبة تحدي الفساد الكبير، ومن المرجح أن تظل كذلك على المدى المنظور؛ وهو الأمر الذي يمكن أن يكون في الحالات القصوى عقبة رئيسة أمام التحوّل الديمقراطي والتنمية الاقتصادية كليهما.



## كرار محمد التهامي

دبلوماسي وسفير سوداني سابق، ترأس إدارة الصين بوزارة الخارجية السودانية. تجمع اهتماماته العلمية ما بين التخصص في مجال الخدمات الطبية والصيدلة والاهتمام بالقضايا السودانية. عمل رئيساً لشعبة الدراسات السياسية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالسودان عام 1985، وتولى رئاسة لجنة الخبراء للهجرة والتنمية بلجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الإسكوا".

## إشكالات الانتقال في السودان: نواقص الثورة ونواقص الديمقراطية

تتناول الورقة قضايا الانتقال السياسي، عبر المقاربات النظرية لبعض نماذج الانتقال التاريخية ومحركاتها الاجتماعية والبنوية التي أنتجت تحديات ذلك الانتقال وما أفضى إليه. وفي ضوء هذه المقاربات، تعالج الورقة التطور التاريخي للنموذج السياسي السوداني، والمزاج السياسي والاختيارات المرهقة للنخب السودانية التي أطاحت آمال الديمقراطية في أكثر من محاولة. ولاستشراف المستقبل، تتناول الورقة فكرة إعادة تشكيل الفاعلين السياسيين، ورفع الوعي المؤسسي والجماهيري، وتغيير بنية الأحزاب التي وصلت إلى المشهد الراهن. وتطرح فكرة ترويض الجيش ليكون جزءاً من البناء الديمقراطي، لا يحكم ولا يكون بعيداً عن الحكم؛ وذلك عبر تطوير نظرية التوافق التي قدمتها ريكا شيف وتوليها على الواقع السياسي من خلال تأسيس "سلطة رادفة" قوامها المؤسسة العسكرية والمجتمع المدني والنخب الحاكمة، لتتموضع هذه الترويكا في مساحة دستورية بالتراضي لبناء الديمقراطية بدلاً من هدمها.



## كمال جلاب

يعمل أستاذًا للتعليم العالي في القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية بجامعة الجلفة بالجزائر، وعضو المجلس العلمي لكلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة نفسها، ويدير مخبر قانون البيئة، وهو مسؤول مشروع بحثي حول العدالة الدستورية ودولة القانون في الجزائر. حاصل على درجة الدكتوراه في القانون العام من جامعة البليدة بالجزائر عام 2012. تتركز اهتماماته البحثية في مجال القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية، وموضوعات دولة القانون والقضاء الدستوري. له عدة مؤلفات وبحوث منشورة، منها: "سلطة المجلس الدستوري الجزائري في تفسير الدستور"، و"الشكوى الدستورية أمام المحكمة الدستورية الفيدرالية الألمانية"، و"مبدأ الفصل بين السلطات في اجتهاد المجلس الدستوري الجزائري".

## المسار الدستوري والانتقال الديمقراطي في الجزائر

تبحث هذه الورقة في مدى فاعلية المسار الدستوري في الجزائر في إطلاق عملية الانتقال الديمقراطي كما عبّرت عنه مطالب الحراك الشعبي في شباط/ فبراير 2019، وترصد محطات هذا المسار الذي اعتمدته السلطة مقارنةً وحيدة في الاستجابة لمطالب الحراك. وتجادل بأن تعثّر مساهمة المسار الدستوري في تحقيق الإصلاح المنشود إنما يعود إلى أسباب تتعلق بإرادة السلطة السياسية التي كانت تنطلق مُنفردةً في مسار دستوري شكلي منعزل عن سياقه، ولا يصل بمحتواه إلى ذلك العمق الذي يطيح بالمنظومة الدستورية القائمة غير الديمقراطية. بقي المسار الدستوري في الجزائر متأخرًا عن مطالب الحراك، وظلّت مبادرات السلطة حبيسة مسار دستوري شكلي لم يتجاوز في محتواه تعديل المعدّل بهدف إعادة إنتاج النظام بشكلٍ جديد، ولكن بالقيم الجوهرية نفسها التي كانت تميّز النظام القديم. وإذا كانت مقارنة الحل الدستوري التي تمسّكت بها السلطة بعد استقالة الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة قد تكون المسار الأكثر أمانًا في حالة أزمة سياسية يختلف فيها الفاعلون في طريقة الانتقال الديمقراطي وليس في محتواه، فإن فاعلية هذا المسار في دعم عملية الإصلاح ستظلّ مرتبطة بإرادة السلطة السياسية في الوصول مباشرةً إلى المحطة التي يتحقق فيها ذلك الإجماع حول ضرورة هدم كل قواعد النظام الدستوري القائم، ومن ثمة إعادة تشكيل نظام دستوري بقواعد جديدة تجسّد مبادئ الدستورية الحديثة وتحقق مطالب الإصلاح.



## محمد سي بشير

أستاذ جامعي في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية بالجزائر. حاصل على أستاذية التعليم العالي من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عام 2019. تتركز اهتماماته البحثية في موضوعات التحول الديمقراطي، والسياسة العامة، وإدارة الأزمات، ومسائل التكامل المغربي. له عديد البحوث والمؤلفات، منها "الوضع في ليبيا ورهانات مستقبل المركب الأمني لغرب المتوسط"، و"إشكالية القوة والأمن في غرب المتوسط"، و"اتحاد المغرب العربي"، و"اتفاقية الشراكة الجزائرية - الأوروبية: مدخل تقييمي للسياسة العامة التفاوضية"، و"المغرب العربي والأزمة بين ممالك الخليج: حياذ إيجابي".

## جدلية الأمني/ العسكري والسياسي في تجربة الانتقال الديمقراطي في الجزائر

تبحث هذه الورقة في إشكالية العلاقة بين الشرعية وعاملين، هما العامل الأمني/ العسكري والعامل السياسي، وتطرح السؤال التالي: إلى أي حد يمكن أن يكون العاملان الأمني/ العسكري والسياسي مدخلين للدفع نحو، أو لكبح، عملية التحول نحو الديمقراطية في التجربة الجزائرية؟ وفي هذا الإطار، تتناول الورقة موضوعات مثل: عوائق الانفتاح على الطبقة السياسية والمجتمع المدني وعقدة الاستعصاء على التغيير، وهل تجربتا عامي 1988 و2019 تؤكد للجدلية أم هوامش لإعادة التوازن بين العاملين الأمني/ العسكري والسياسي؟ وأفاق إعادة التوازن بين العاملين ومشروع التحول الحقيقي نحو الديمقراطية في الجزائر. وانتهت الورقة إلى القول إن بناء الدولة الجزائرية الحديثة مثل عامل ضغط لتبني ثقافة سياسية حُصرت في جدلية صنعت معالم الشرعية، وهي جدلية أولوية أحد العاملين: الأمني/ العسكري أو السياسي. وأثرت تلك الجدلية في متغير الشرعية؛ فالصدامات التي شهدتها الجزائر منذ عام 1954 كانت تربط، على الدوام، بين تلك الشرعية وألوية الأمني/ العسكري على السياسي. وخلصت كذلك إلى التأكيد على أن ثمة حاجة إلى الاعتبار من تجربتي "انتفاضة أكتوبر 1988" وحراك 2019 لصياغة نموذج تغييري يؤسس لتحول ديمقراطي، ويعتمد على القضاء على تلك الجدلية في إطار توافق، وبناء نموذج اقتصادي غير ريعي.



**محمد نعيمة**

يعمل أستاذًا لعلم اجتماع التنظيمات بمعهد التنمية الاجتماعية بالرباط، وباحثًا بمركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، وعضو فريق العمل بمرصد أميركا اللاتينية. حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة محمد الخامس بالمغرب عام 2019. تتمحور اهتماماته البحثية حول الحركات الاجتماعية في دينامياتها الداخلية والخارجية في المغرب، ودور الحركات الاجتماعية في الانتقال الديمقراطي في العالم العربي وأميركا اللاتينية، ودراسة الحركات المضادة للعنصرية بالولايات المتحدة الأمريكية. له عدة بحوث، منها "محدودية نظرية الاختيار العقلاني في سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية: حالة حركة 20 فبراير وحراك الريف في المغرب" المنشور بدورية "عمران" (2020).

## دور الحركات الاجتماعية في حراكَي السودان والجزائر وانعكاساته على مطالب الانتقال الديمقراطي

تدرس الورقة دور الحركات الاجتماعية في دينامية حراكَي السودان والجزائر من منظور مقارنة. وتستهدف فحص أوجه التشابه والاختلاف بينهما، وبيان الانعكاسات المتباينة لهذا الدور على مطالب الانتقال الديمقراطي في كلا البلدين. لذلك، ثمة أهمية مزدوجة، نظرية وعملية. فنظريًا، سيجري وضع دراسات الانتقال الديمقراطي في علاقتها بسوسيولوجيا الحركات الاجتماعية على محك الواقع العربي عبر تجربتي السودان والجزائر؛ وعمليًا تتيح المقارنة بين هاتين الحالتين استخلاص الدروس الممكن استفادتها عربيًا. تخلص الورقة إلى نتائج منها أن وجود "تجمع المهنيين السودانيين"، بوصفه تكتلًا نقابيًّا مستقلًا عن السلطة ونقاباتها الرسمية وعن الأحزاب السياسية في السودان، ساهم إلى حد بعيد في انتقال الحراك في السودان من العفوية إلى الهيكلية، وفي تعبئة بقية الحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني وأحزاب المعارضة. وهو الأمر الذي لوحظ غيابها في التجربة الجزائرية، ليظل الحراك فيها غير مهيكّل. في حين أن وجود معارضة سياسية قوية في السودان، وانخراطها في الحراك، ودعمها له، أضفى شرعية سياسية عليه، ومكّنه من بلورة مطالب الانتقال الديمقراطي والتفاوض بشأنها مع المؤسسة العسكرية والشروع في مرحلة انتقالية. وهو الأمر الذي يفقده الحراك الجزائري حتى الآن؛ ما حال دون صياغة مطالب سياسية متوافق عليها، وجعل التحول الديمقراطي متعثراً إلى حين.



## مرافئ عبد الله الباهي الحسين

طالبة دراسات عليا بقسم العلوم السياسية في جامعة الخرطوم، تخرجت في كلية الدراسات الاقتصادية الاجتماعية من الجامعة ذاتها. شاركت في عدد من البرامج التدريبية والمشاريع البحثية وورش العمل منذ بداية الفترة الانتقالية في مركز الأيام، ومبادرة أساتذة جامعة الخرطوم. وهي نائب رئيس جمعية طلاب العلوم السياسية بالجامعة نفسها.

### التقارب مع العسكر: التأثير الخارجي في مسار الانتقال الديمقراطي في السودان

تتناول هذه الورقة بالتحليل تأثير التدخل الخارجي في مسار الانتقال الديمقراطي في الفترة الانتقالية في السودان، بالتركيز على أثر الارتباطات الخارجية للمكون العسكري في مسار الانتقال. ومن خلال تتبع مسار الأحداث، انتهت إلى أن التدخل الخارجي ذو اتجاهات متعددة، يتنوع بتنوع المصالح الاستراتيجية للفاعلين الخارجيين، وكل فاعل يعمل على أمنة جوانب من التحوّل الديمقراطي بما يخدم مصالحه. ويتحقق التأثير الخارجي عبر طرائق مختلفة مثل الدعم الاقتصادي أو العسكري والوساطة وغيرها. وأظهر التحليل أن التدخل الخارجي يؤثر في ديناميات وقضايا، وحتى في أمد الفترة الانتقالية. ويساعد في زيادة حدة هذه التأثيرات وجود تحالف عسكري - مدني بمكونات مختلفة، مدنية وعسكرية. وانتهت الورقة إلى تأكيد ما ذهب إليه منظرو نظرية الأمنة ومدخل المركب الإقليمي المعقد من أن ظاهرة الأمن علائقية؛ ذلك أن قضايا دولة ما لا يمكن تناولها بمعزل عن محيطها الإقليمي المعقد، حيث تتداخل التأثيرات ويتبدى الاعتماد المتبادل بين وحدات الإقليم والفاعلين الأساسيين.



## مشاعر الأمين الدولب

أستاذة مساعدة بكلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية والبيئية بجامعة العلوم الطبية والتكنولوجيا، ورئيسة قسم دراسات المرأة والأسرة والمجتمع بمعهد السودان الإنمائي في الجامعة نفسها. حاصلة على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة الخرطوم عام 2020. تتركز اهتماماتها البحثية في قضايا المرأة، ودراسات التنمية، والعلاقات الدولية، وهي عضو جمعية الدراسات الدولية وهيئة تحرير مجلة "دراسات مجتمعية".

## الهندسة الاجتماعية الفوقية لقضايا النساء في الفترة الانتقالية في السودان

تهدف هذه الورقة إلى دراسة مشاركة النساء في الثورة في السودان في كانون الأول / ديسمبر 2018، وعرض ما يخص قضايا النساء في الوثائق المرجعية للفترة الانتقالية. وتتركز على البحث في مدى فاعلية سياسة الهندسة الاجتماعية الفوقية لقضايا النساء، من خلال تحليل الإجراءات والقرارات والتشريعات التي صدرت من المستويات الأعلى في الهرم الحكومي نحو الأسفل فيما يتعلق بالنساء. وقد جرى تعديل عدد من القوانين والتشريعات في توقيت استباقي لتشكيل المجلس التشريعي للفترة الانتقالية، من دون إجراء حوار مجتمعي حولها؛ ما جعلها مثار جدل في الشارع العام، وذلك لما عدّه البعض مصادمًا لقيم المجتمع وثقافته. وتشير أهم نتائج الورقة إلى أن طبيعة الإجراءات الفوقية تأتي مناقضة لقيم الديمقراطية؛ لأنها تستبق إجراء الانتخابات، وأن أسلوب الهندسة الاجتماعية الفوقية الذي تستخدمه الحكومة الانتقالية في السودان يستهدف القيام بتغيير ثقافي من دون الاهتمام بقضية التمثيل والمشاركة السياسية التي تمثل أحد المؤشرات المهمة في التحول الديمقراطي.





## منى هداية

باحثة في مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني. حصلت على درجة الماجستير في إدارة النزاع والعمل الإنساني من معهد الدوحة للدراسات العليا. تتركز اهتماماتها البحثية في قضايا الوساطة في النزاعات، والتهجير القسري مع التركيز خاصة على النساء في العالم العربي، وقدمت عدة بحوث في تلك المجالات. نشر لها كتاب "لاجئات: عن تكيف اللاجئات السوريات المعيلات في إسطنبول (2011-2018)" (2020).

## مركزية إقليم الشرق في سلام السودان: التوترات القائمة والوقاية من تصاعد النزاع

يمرّ إقليم شرق السودان بمرحلة حرجة؛ إذ تتقاطع فيه خطوط الصدع المحلية مع توترات القرن الأفريقي والأطماع الإقليمية والدولية. تتبّع الورقة تلك التصدعات وتقاطعاتها، بغرض فهم وتحليل النزاع في الإقليم. وتكمن فرضيتها الأساسية في أنّ الشرق يمثل الأولوية والمدخل الجغرافي في عملية بناء السلام السوداني، وأنّ إحلال/ تعزيز السلام في هذا الإقليم يرتبط بعلاقة تبادلية مع أمن القرن الأفريقي واستقراره. ومن هنا، تقدّم أفكاراً أولية، قد تسهم في رأب التصدعات من منطلق الدبلوماسية الوقائية. وتستند الورقة إلى مجموعة من المصادر الأولية والأدبيات والمقابلات الشخصية مع الأكاديميين المختصين والدبلوماسيين والفاعلين السودانيين. هذا إضافة إلى مخرجات ورشّتي عمل احتضنتا حواراً سودانياً في المسار الثاني Track II. وتستعين، في تأطير بعض جوانب التحليل والأفكار المطروحة، بمجموعة من النظريات والفرضيات المتقاطعة مع مجال دراسات النزاع، اتباعاً لما يسمى "النهج المركّب"، والمتعارف عليه لدراسة بيئات النزاع المعقدة.



## ياسر درويش جزائري

أستاذ بقسم الدراسات الإنسانية في جامعة ولاية فتشبرغ Fitchburg State University بالولايات المتحدة الأمريكية. حاصل على درجة الدكتوراه في الدراسات الألمانية والدراسات الإنسانية العابرة للتخصصات من جامعة ستانفورد في الولايات المتحدة عام 2004. تتركز اهتماماته البحثية في قضايا الأدب في الثقافتين الألمانية والفرنسية، وشؤون الشرق الأوسط. له عديد المؤلفات، من آخرها بحث بعنوان: "اللجوء السوري في ألمانيا وإعادة السجل في سياسة الهجرة"، نشر في دورية "حكاية" (2021).

## التحولات الجيوسياسية وحراك 2019 في الجزائر

تحلل الورقة انعكاس التغييرات الجيوسياسية على حراك 2019 في الجزائر، وتبيّن أن التغييرات والعوامل الخارجية تساعد الحكومة الجزائرية على تجاوز الحراك، وأن مفتاح ذلك هو مرونة النظام الحاكم داخليًا وخارجيًا، إذ تمكّنه من الادعاء بأنه استجاب لمطالب الحراك، في حين تعطي حلفاءه الدوليين مبررًا للوقوف معه من خلال الإشارة إلى أنه قام بإصلاحات. وتضيف الورقة أن فشل الثورة الليبية أدى إلى تغير تاريخي في الجغرافيا السياسية في شمال أفريقيا والساحل، وأن الجزائر من أكثر الدول تأثرًا بما حدث. وهذا التغير هو فرصة وتحدٍ للنظام الجزائري في الوقت نفسه. ويكتسب هذا التحدي شكلين. الأول، هو تعاظم دور الجماعات المسلحة على حدود الجزائر الجنوبية؛ ما يتطلب من الجيش مواجهتها. أما الثاني، فهو الخلل في توازن القوى في شمال أفريقيا بعد سقوط القذافي. كذلك تكتسب فرصة النظام شكلين، فالقوى العالمية أصبحت في حاجة أكثر إلى جيش قوي في الجزائر لمواجهة التحديات التي عجزت عنها في مالي؛ ما يضمن وقوفها وتعاونها مع الجيش الجزائري. كما يستطيع النظام توظيف هذه التحديات ليحضّ الشعب على الوقوف إلى جانبه في هذه الأوقات "العصيبة".

## رؤساء الجلسات

### أشرف عبد الحي

أستاذ مشارك في برنامج اللسانيات والمعجمية العربية في معهد الدوحة للدراسات العليا. حاصل على درجة الدكتوراه في اللسانيات الاجتماعية من جامعة إدنبرة ببريطانيا. عمل باحثاً بمركز الدراسات الإسلامية والشرق أوسطية بالجامعة نفسها، ومحاضراً بقسم الدراسات الشرق أوسطية بجامعة كامبريدج ببريطانيا (2009-2010)، وزميلًا باحثًا بكلية كليز هول في الجامعة نفسها (2009-2013). تتركز اهتماماته البحثية في القضايا اللسانية والتعددية والسياسات اللغوية، والخطاب الكولونيالي وأثره في تشكيل النمط اللغوي.

### حامد علي

أستاذ مشارك وعميد كلية الإدارة العامة واقتصاديات التنمية في معهد الدوحة للدراسات العليا. حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد والسياسة العامة من جامعة تكساس في أوستن عام 2004. عمل أستاذًا ومديرًا لبرنامج السياسات العامة في الجامعة الأميركية في القاهرة. له العديد من المؤلفات بالإنكليزية، منها "دارفور: الاقتصاد السياسي" (2015)، وشارك في تحرير كتاب "الموارد الطبيعية وعدم المساواة والنزاعات" (2019).

### حيدر سعيد

رئيس قسم الأبحاث ورئيس تحرير دورية "سياسات عربية" في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. عمل مستشارًا للمركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، ومستشارًا للدراسات والأبحاث في مؤسسة المستقبل في عمان (2010-2011). له العديد من المؤلفات العلمية، آخرها المساهمة في الجزء الثاني من كتاب "تنظيم الدولة المكنى 'داعش'"، وتحرير كتاب بعنوان: "الشيعة العرب: المواطنة والهوية".

### سيد أحمد قوجيلي

أستاذ مساعد في برنامج الدراسات الأمنية النقدية في معهد الدوحة للدراسات العليا. حاصل على درجة الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة الجزائر الثالثة عام 2015، تتركز اهتماماته البحثية في مجال الدراسات الأمنية النقدية، ونظريات الأمن، والأمن البيئي والإنساني، وأمن الطاقة، والعلاقات المدنية - العسكرية، وإصلاح قطاع الأمن. له عديد المؤلفات، منها "الصراع على تفسير الحرب والسلام" (2019)، و"تطور الدراسات الأمنية في العالم العربي" (2012). وله مقالات منشورة في العديد من المجلات الأكاديمية.

### صالح زياني

أستاذ التعليم العالي في قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، الجزائر. حاصل على درجة الماجستير من جامعة بريستول، بريطانيا 1990، ودرجة دكتوراه الدولة من جامعة باتنة، الجزائر 2004. وهو مدير مختبر الأمن في المتوسط، جمعة باتنة 1، ومدير تحرير المجلة الجزائرية للأمن والتنمية. تشمل أبحاثه ومجالات اهتمامه: التكامل المغاربي، السياسات العامة، الأمن في حوض المتوسط، الدراسات الأفريقية، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، القضايا البيئية. من آخر منشوراته تأليفًا، التكامل المغارب المؤجل: تدوير الزوايا (2021)، وتحريرًا، هجرة الأدمغة وإشكالية تهمين دور الكفاءات الوطنية (2021).

## عبد الفتاح ماضي

أستاذ العلوم السياسية في جامعة الإسكندرية، ومنسق مشروع "التحول الديمقراطي ومراحل الانتقال في المنطقة العربية" في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ورئيس تحرير دورية "حكمة". عمل سابقاً باحثاً زائراً بمركز وودرو ويلسون في واشنطن، وخبيراً ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة كليرمونت للدراسات العليا بالولايات المتحدة عام 2005. وتتركز اهتماماته البحثية في نظم الحكم والتحول الديمقراطي، والصراع العربي - الصهيوني، ومناهج البحث في العلوم الاجتماعية. من مؤلفاته الأخيرة: "عثرات في الميدان: كيف أخفقت ثورة يناير في مصر؟"، وله كتاب تحت الطبع بعنوان "الديمقراطية والبنديقية: العلاقات المدنية العسكرية وسياسات تحديث القوات المسلحة"

## عبد الوهاب الأفندي

رئيس معهد الدوحة للدراسات العليا بالإناة، والعميد السابق لكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية فيه. حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة ريدنغ عام 1989. عمل منسقاً لبرنامج الإسلام والديمقراطية بمركز دراسات الديمقراطية بجامعة وستمنستر في لندن منذ عام 1998، ودبلوماسياً في الخارجية السودانية (1990-1997)، وصحافياً في بريطانيا، حيث تولى إدارة ورئاسة تحرير عدة مطبوعات (1982-1990)، وأستاذاً وباحثاً زائراً في معهد كريستيان ميكلسن بالنرويج، وجامعة نورثويسترن بشيكاغو، وجامعة أكسفورد، وجامعة كامبريدج، والمعهد الدولي للفكر والحضارة الإسلامية بماليزيا.

## عبد موسى

باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. تتركز اهتماماته البحثية في قضايا حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي وإصلاح السياسات العامة في مصر والمنطقة العربية. قدّم خبرته في مجال التنمية المستدامة وتطوير السياسات ضمن مشروعات تابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الكندية للتنمية الدولية. له مشاركات في مؤتمرات متنوعة، وأبحاث محكمة منشورة منها "مسألة سيناء بين المظلومية المحلية والجهاد المعولم"، وترجمات علمية منها "التنمية والرأسمالية والديمقراطية" لآدم شيفورسكي.

## محمد حمشي

باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، من جامعة باتنة 1 في الجزائر عام 2017. عمل أستاذاً باحثاً في العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة أم البواقي في الجزائر. تتركز اهتماماته البحثية في حقل نظريات العلاقات الدولية، والعلاقات الدولية في الفضاء الأورومغاربي، وعلاقات العالم العربي بالقوى الصاعدة.

## مهدي مبروك

أستاذ علم الاجتماع في الجامعة التونسية، ومدير المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - فرع تونس. وهو باحث مختص في الشباب والهجرة، ومناضل حقوقي. عمل أستاذاً زائراً في جامعات أجنبية، منها: كامبريدج، وجامعة العلوم الإنسانية في باري. وهو عضو مرصد أوروبتوسطية لضحايا الهجرة. نشر باللغتين العربية والفرنسية عدّة مقالات وكتب عن النخبة، والهجرة، والشباب، والمواطنة.